

تحليل ودراسة التأثير المتبادل بين اصدار العملة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2021

Analyze and study the mutual impact between currency issuance and gross domestic product in Iraq for the period 2004-2021

ا. د. فلاح حسن ثويني /المشرف

Dr: Falah Hassan Thuwaini

Flah-adm@uomustansiriyah.edu.iq mailto:RaedAli1979@uomustansiriyah.edu.iq

رائد علي مشكل /الباحث

Raed Ali Mshkal

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: اصدار العملة، الناتج المحلي الاجمالي GDP

Keywords:currency issuance, gross domestic product (GDP).

المستخلص

يهدف البحث الى توضيح اتجاهات العلاقة التبادلية التأثير في كل من العملة المصدرة من قبل البنك المركزي العراقي والناتج المحلي الاجمالي. حيث يعد اصدار العملة من المتغيرات المهمة في دعم النشاط الاقتصادي وخاصة القطاع الخاص لما له من اثر في زيادة الانتاج، وبالتالي فهو يساهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، في العراق خلال مدة الدراسة 2004-2021 فالناتج المحلي الاجمالي بشكل عام يعبر عن الكفاءة الاقتصادية وتطور المستوى المعاشي، ومن ثم قياس للرفاهية، ويعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاساسية، والمهمة التي تستخدم فضلا عن مؤشرات أخرى لرسم السياسات الاقتصادية و اجراء المقارنات الدولية والمحلية، ويعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه قيمة المخرجات التي تُنتج داخل البلد في مدة زمنية عادة ما تكون سنة، وفي هذه الدراسة تم اتباع منهج التحليل الاستنباطي الذي يتعلق بتحليل الظاهرة او المشكلة الاقتصادية منطلقاً من العموميات وباستخدام اسلوب التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى تحقق العلاقة بين التغيرات التي تحدث في اصدار العملة والناتج المحلي الاجمالي في بعض السنوات وعدم تحقق تلك العلاقة في سنوات اخرى عينة البحث.

Abstract

The research aims to clarify the trends of the reciprocal relationship affecting both the currency issued by the Central Bank of Iraq and the gross domestic product. The issuance of currency is one of the important variables in supporting economic activity, especially the private sector, because of its impact on increasing production, and thus it contributes to raising the growth rates of the gross domestic product, in Iraq during the study period 2004-2021. The gross domestic product in general expresses economic efficiency, and the development of the standard of living, and then a measure of well-being. The

gross domestic product is one of the most important and basic indicators that is used, in addition to other indicators, to formulate economic policies and make international and local comparisons. The gross domestic product is defined as the value of the outputs that are produced within the country in a period of time, usually a year, and in this study, the deductive analysis approach was followed, which relates to the analysis of the economic phenomenon or problem starting from generalities and using the financial analysis method for the variables of the study, and through this study it was achieved to verify the relationship between the changes that occur in the issuance of currency and the gross domestic product in some countries. years and this relationship was not achieved in other years of the research sample.

المقدمة:

يُعدُّ إصدار العملة من المواضيع الحيوية والمؤثرة في النشاط الاقتصادي على نطاق العالم بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة، نظراً لما يحمله من مؤشر للتأثير في المتغيرات الحقيقية كالناتج المحلي الاجمالي لذلك تعتمد السلطة النقدية الى اصدار العملة من اجل تحفيز الطلب الكلي ورفع حجم الائتمان للقطاع الخاص للمساهمة في رفع مقدار الناتج المحلي الاجمالي، ويحدث الامر نفسه في حالة زيادة مقدار الناتج المحلي الاجمالي من اي قطاع من القطاعات الاخرى فان ذلك يؤدي الى حصول الدولة على فائض هذه القطاعات وبالتالي تقوم السلطة النقدية بتحويل هذا الفائض الى اصدار النقود من اجل تغطية نفقاتها. ويعد اصدار العملة المحرك السهل والرخيص والخطير بيد الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي ودعم الاقتصاد في حدود حاجة الاقتصاد.

مشكلة البحث: في ظل التغيرات المستمرة التي تحدث في الاقتصاد العراقي المتمثلة بالمظاهر الركودية والتضخمية بين الحين والآخر التي تستوجب تغيرات في كمية النقد الموجودة في الاقتصاد. تتركز مشكلة البحث في، بيان نوع العلاقة بين الاصدار النقدي و الناتج المحلي الاجمالي

اهمية البحث: يعد اصدار العملة من أهم المتغيرات المهمة والرئيسية بيد السلطة النقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بقطاعيه النقدي والحقيقي فهو اداة فاعلة لإحداث تغير في اي قطاع من تلك القطاعات لانخفاض تكاليفه وارتفاع تأثيره في الامد القصير.

فرضية البحث: تسهم الزيادة في اصدار العملة من قبل البنك المركزي العراقي الى رفع مستويات الناتج المحلي الاجمالي.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحديد نوع العلاقة بين اصدار العملة والناتج المحلي الاجمالي في العراق.

منهجية البحث: تم اتباع منهج التحليل الاستنباطي الذي يتعلق بتحليل الظاهرة او المشكلة الاقتصادية منطلقاً من العموميات وباستخدام اسلوب التحليل المالي لمتغيرات الدراسة.

ابعاد الدراسة:

البعد المكاني للبحث: يتمثل بالعراق.

البعد الزمني للبحث: يتحدد في المدة 2004-2021.

البعد القطاعي: القطاع النقدي والحقيقي GDP.

هيكل البحث: ومن اجل دراسة ما تقدم وتحقيق هدف البحث والفرضية، فقد اهتم البحث بدراسة دور اصدار العملة في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2021 واهميته الاقتصادية من خلال مبحثين. الاول: الاطار المفاهيمي لإصدار العملة وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي، والمبحث الثاني يدرس العلاقة التبادلية بين اصدار العملة والناتج المحلي الاجمالي في العراق. فضلا على الاستنتاجات والتوصيات.

دراسات سابقة:

1- دراسة: احمد عبد الزهرة حمدان، (2016)، بعنوان: (دراسة تحليلية للتأثيرات المالية للسنيورج في العراق للمدة 1991-2016): تهدف الدراسة الى تقدير معادلة منحى لافر للاقتصاد العراقي قبل وبعد عام 2003 من اجل تحديد الحالة الاقتصادية هل هي تعظيم أم تدنية للسنيورج. كذلك اشتقاق منحى لافر للاقتصاد العراقي قبل وبعد عام 2003 لتحديد المعدلات المثلى للتضخم لتحقيق اعلى عائد سنيورج ممكن والمقارنة بين المديتين. كما تم اختبار مدى انطباق فروض نظرية السنيورج الامثل في الاقتصاد العراقي قبل وبعد عام 2003 .

2- دراسة: عفراء هادي سعيد، (2004)، بعنوان: (البنك المركزي والاقتراض الحكومي) تناول الباحث في دراسته التعريف بمهام البنوك المركزية وصلتها بالدولة وطبيعة العلاقة القانونية التي تربطها بالدولة، وكذلك تحديد العلاقة المالية بين البنك المركزي والدولة، وتحديد العوامل المفسرة للجوء الدولة الى تفضيل حصولها على الائتمان منه، ودراسة مدى فاعلية استقلال البنوك المركزية في الحد من التضخم وتمويل الحكومة في الدول الصناعية والدول النامية.

3- دراسة: أيت بن عمر الهام، (2021)، بعنوان: (التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية): تهدف هذه الدراسة الى التعريف بآلية التمويل غير التقليدي والمتمثلة في الإصدار النقدي، التي انتهجتها الحكومة الجزائرية بعد تعديل قانون النقد والقرض، لغرض تمويل عجز الموازنة العامة، بعد نفاذ آليات التمويل التقليدية تفاديا للاستدانة الخارجية وحفاظا على السيادة الوطنية، كان الخيار الوحيد للحكومة هو بيع سندات الخزينة للبنك المركزي مقابل اصدار نقدي وهو خلق للسيولة دون مقابل من السلع والخدمات، وهو آلية من آليات التمويل غير التقليدي التي تلجأ اليها الدولة.

المبحث الاول / الاطار المفاهيمي النظري لإصدار العملة وعلاقته الناتج المحلي الاجمالي المدخل التعريفي لإصدار العملة

تمثل العملة العنصر الاساسي في مكونات النظام النقدي في جميع بلدان العالم فضلاً عن المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعات والقوانين والقاعدة النقدية السائدة، لذلك فان اصدار العملة من

الموضوعات التي لها اهمية بالغه في أنظمة اقتصادات بلدان العالم لما يحمله من حساسية تجاه المتغيرات (النقدية والحقيقية) المرتبطة به ، وسيتم في هذا المبحث التعرف على المفاهيم الاساسية التي تتعلق بإصدار العملة عن طريق المطالب اللاحقة:

اولاً، مفاهيم العملة currency والنقد money. من المعروف ان العملة هي الوحدة النقدية التي يتم التعامل بها داخل حدود الدولة الواحدة، اذ توجد عملة وطنية لكل بلد من بلدان العالم مثل الدينار العراقي والليرة السورية والدرهم الاماراتي والين الياباني .. الخ، وهناك عملات وطنية ولكنها تمثل عملات التبادل والتعامل الدولي وتعرف بالعملات القائدة او الرئيسة مثل الدولار الامريكي واليورو الاوربي. وبالتالي فان العملة تمثل اساس النقود التي يتم التعامل بها داخل البلد او خارجه اذا كانت قابلة للتحويل الى اصول او عملات اخرى وتصدر هذه النقود في معظم بلدان العالم عن طريق البنك المركزي لكل بلد وتكون ملزمة التعامل بها قانوناً داخل حدود البلد، لذلك كل عملة نقدية تصدر عن أي بنك مركزي يكتب عليها (ورقة نقدية صادرة بموجب القانون) وهذه الورقة النقدية (العملة) بالإمكان ان تتحول الى اشكال اخرى من النقود مثل الصكوك والاوراق المالية والتجارية المختلفة او نقود الكترونية او ذهب وغيرها من الاصول او المطلوبات النقدية والمالية.

وتتعدد وجهات النظر في تقديم مفهوم للإصدار النقدي، فقد وردت منها، هو قيام الحكومة عن طريق السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بإصدار نقود جديدة خلال مدة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال المدة نفسها مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود. وان عملية اصدار النقود هي تحويل اصول معينة (حقيقية شبه نقدية أو نقدية) الى وسيلة تبادل ودفع، او هو عملية يقوم بها البنك المركزي مقابل سندات الخزينة العمومية اعترافاً بمديونيتها اتجاهه او هو آلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق خلق كمية اضافية من النقود من دون ان يقابلها الانتاج من السلع والخدمات. وهو اصدار كمية جديدة من النقود الورقية من اجل سد عجز الموازنة العامة خلال مدة زمنية معينة ايضاً، وذلك لوجود عجز في اللجوء الى مصادر الإيرادات الاخرى مثل الضرائب والقروض العامة، ومن ثم تستخدم هذه النقود في تمويل نفقاتها العامة. ومما سبق يمكن القول ان اصدار العملة هو عملية يقوم من خلالها البنك المركزي بإصدار النقود القانونية لتحقيق اهداف السياسة النقدية ووضعها قيد التداول مقابل حجم معين من الانتاج من السلع والخدمات، حيث لا بد من زيادة حجم النقود القانونية بالشكل الذي يسمح بتبادل الزيادة في انتاج السلع والخدمات.

ثانياً، تطور اصدار العملة في العراق، ان تداول كتلة نقدية مصدرة تربو على 30 ترليون ديناراً عراقياً بمختلف الفئات والتي يعكسها عدد الاوراق المتداولة البالغة 4 مليار ورقة هي نتاج مرحلة طويلة من الاصدار النقدي الذي شهده الاقتصاد العراقي (صالح، 2012، 1)، وبسبب الاحتلال والحروب والمشاكل الداخلية والسياسية دفعت السلطة النقدية في العراق نحو اصدار العملة لحل جزء كبير من تلك المشاكل فقد شهد العراق العديد من اصدار النقدي ابتداءً من عام 1917 حتى وقتنا الحاضر فقد اصدر البنك المركزي العراقي وهو السلطة الوحيدة التي لها حق الاصدار الدينار العراقي ضمن

قوانين وتشريعات اقرت له في اصدارها وهو يتمتع باستقلالية في اصدار العملة فقد اصدر العديد من الفئات الورقية والمعدنية خلال تلك المدة. ففي المدة الممتدة من عام 1932-2007 تولى مسؤولية اصدار العملة ثلاث مؤسسات هي لجنة العملة العراقية للمدة 1932-1950 والمصرف الوطني العراقي للمدة 1950-1959 والبنك المركزي العراقي للمدة 1959- وحتى وقتنا الحاضر، فقد اصدرت لجنة العملة منذ بدأ عملها الفعلي سنة 1932 وحتى 1950 اربع مجموعات من الاوراق النقدية وثلاث مجموعات من المسكوكات النقدية وهي 100 ديناراً، 10 دنانير، 5 دنانير، 1 ديناراً، نصف دينار ربع ديناراً، وتتضمن جميع اوجه هذه الفئات صورة الملك فيصل الاول ملك العراق للمدة 1921-1933 (ثويني، 2010، 169). اما المجموعة الثانية فقد تم اصدارها في دار الطباعة في لندن (براد بري ولكنسن) خلال المدة 1934-1940. اما المجموعة الثالثة فقد اصدرت اللجنة من المدة 1941 الى 1942 وقد عرفت هذه الطبعة بالطبعة الهندية والسبب كانت ظروف الحرب العالمية الثانية، فقد طبعت الفئات 1 ديناراً، والنصف ديناراً، والربع ديناراً، وكانت تحمل صورة فيصل الثاني اخر ملوك العراق. اما المجموعة الرابعة وكانت اخر اصدارات لجنة العملة العراقية من الاوراق النقدية في عام 1942 فقد صدرت ست فئات وفي سنة 1947 قامت لجنة العملة العراقية بإعادة طباعة الورقتين النقديتين من فئة ربع ديناراً والنصف ديناراً بنفس المواصفات السابقة مع طباعة صورة الملك فيصل الثاني على وجهها وتم طباعتها في مطبعة (براد بري ولكنسن) في لندن. اما اصدارات لجنة العملة العراقية من المسكوكات في نفس المدة المذكورة آنفاً فقد اصدرت ال 50 فلساً و 20 فلساً و 10 فلوس و 4 فلوس و الفلسان و فلساً واحداً. اما اصدارات المصرف الوطني من العملة العراقية فقد اصدر مجموعة من الاوراق النقدية ومجموعة من المسكوكات المعدنية خلال المدة 1950-1959 فقد اصدر النقود الورقية من الفئات الخمسة وهي 10 دنانير و 5 دنانير و 1 ديناراً و النصف ديناراً و الربع ديناراً التي كانت تحمل صور الملك غازي فيصل وقد طبعة في مطابع (براد بري ولكنسن) في لندن، اما المسكوكات المعدنية فقد اعيد سك فئة 100 فلس، 50 فلس، 20 فلس بنفس المواصفات السابقة (الثويني، 2010، 174). اما اصدارات البنك المركزي العراقي فبعد تسلم مهامه كمصدر للعملة العراقية فقد اصدر العديد من الفئات خلال المدة من 1959 حتى وقتنا الحالي، ففي المدة الممتدة 1968 حتى عام 1978 اصدر البنك المركزي العراقي مجموعة من الاوراق النقدية ومجموعة اخرى من المسكوكات المعدنية، فالفئات الورقية المصدرة هي 100 ديناراً و 10 دنانير و 5 دنانير و الدينار الواحد وكانت تحمل مواصفات الدولة العراقية وطبعت في مطابع (ديلا رو) في بريطانيا، والمسكوكات المعدنية التي تتألف من بالدينار والنصف دينار والربع دينار والدرهم، (السامرائي، 1983، 24). اما المدة الممتدة 1978 حتى عام 2003 فقد اصدر البنك المركزي العراقي مجموعة من الاوراق النقدية والمسكوكات المعدنية فقد اصدر فئة 25 ديناراً و 10 دنانير و 5 دنانير و 1 دينار الواحد وقد طبعت في مطابع السويسرية، ومن الفئات المسكوكة خلال تلك المدة هي الدرهم والدينار و 100 ديناراً و 200 ديناراً والنصف ديناراً و اربع ديناراً، اما المدة الممتدة 2004-2015 فقد تم اصدار الفئات الورقية 250 و 500 و 1000 و 5000 و 10000 و 25000 و 50000 ديناراً .

ثالثاً، آلية اصدار العملة من قبل البنك المركزي في العراق، البنك المركزي العراقي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للدولة وتقع على عاتقه مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي، ويأتي اصدار العملة في مقدمة الوظائف التي يحتكرها البنك المركزي وينفرد لوحده في معظم اقطار العالم بسلطة اصدارها وتنظيم كمياتها وفق متطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية ومن اجل توضيح آلية اصدار العملة من قبل البنك المركزي، وبصوره عامة يستطيع البنك المركزي العراقي اصدار العملة من خلال علاقته بالعمليات الاجنبية والعمليات المالية والمصرفية المتعلقة بالحكومة والبنوك التجارية وسيتم توضيح آلية الاصدار وتفصيلاتها وفقاً للاتي. (الدليمي، 1990، 275).

1- ان عملية اصدار العملة في العراق تتطلب وجود علاقة بين ميزان المدفوعات واحتياطي الدولة من النقد الاجنبي الذي يمكن تحويله الى ذهب، والذي يحدد كمية النقد الاجنبي لدى الدولة هو ميزان المدفوعات وهو ايضا يعكس حقوق الدولة والتزاماتها المالية والنقدية الى العالم. فاذا اشار ميزان المدفوعات الى حدوث فائض في التعاملات لصالح الدولة كلما كان نصيب الدولة من النقد الاجنبي كبيراً وهذا يؤدي الى دخول العملة الاجنبية الى الداخل وبالتالي تزداد احتياطيات الدولة من النقد الاجنبي. ويحدث العكس في حالة ظهور عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يشير الى وجود نقص في كميات النقد الاجنبي الداخل الى الدولة مما يؤدي الى ضعف قدرة الدولة على الاحتفاظ بالعملية الاجنبية وانخفاض احتياطيات الدولة منه (الشمري، 2009، 172)، ولغرض توضيح العلاقة بين الاصدار النقدي من جهة وميزان المدفوعات والعمليات الاجنبية من جهة اخرى نفترض ان المبيعات النفطية في العراق ارتفعت وحقت فائضاً قدره 100 مليون دولاراً فان هذا الفائض سيدعم رصيد الدولة من العملات الاجنبية الذي يتولى البنك المركزي مسكها وادارتها من جانب ويعزز رصيد الدولة النقدي من جانب اخر. ذلك لان وفرة العملات الاجنبية وما توفره من ودائع حكومية لدى السلطة النقدية (البنك المركزي) يؤدي الى زيادة قوة مركز الدولة النقدي وسينعكس هذا الاخير في صورة توسع في سياسة الدولة الانفاقية. وبما ان العملات الاجنبية لا تستعمل في التعاملات الداخلية، فان البنك المركزي سيدخل في هذه المرحلة كمجهز للحكومة من النقد الوطني، حيث سيقوم باصدار النقود الورقية والمسكوكات المساعدة باعتباره المحتكر الوحيد لسلطة اصدارها وتسليمها الى الحكومة لتمويل التوسع في نفقاتها العامة. واصدار العملة من قبل البنك المركزي ما هو في حقيقته سوى تنقيد للعملات الاجنبية الداخلة للدولة وستأخذ العملة المصدرة طريقها الى التداول من خلال ما تقوم به الحكومة من مدفوعات نقدية بصورة اجور ورواتب ومشتريات من السلع والخدمات، ولما كانت النقود القانونية هي احد مكونات عرض النقد فان اية زيادة فيها تفضي الى زيادة وسائل الدفع داخل الاقتصاد الوطني (Jacek ,2001, 8).

2- يقع على عاتق وزارة المالية مهمة القيام باستحصال الاموال والقيام بإنفاق الاموال العامة، وهي تقوم بإيداع هذه الاموال لدى البنك المركزي بعد استحصالها. وعند القيام بإنفاق تلك الاموال فإنها تسحب هذه الاموال بشيكات من البنك المركزي، فعملية جمع الاموال وإنفاقها ليس من الضروري ان تكون متعادلة في سياسة الحكومة وإنما في الاغلب يتجاوز انفاق الاموال على استحصالها الامر الذي يستوجب تدخل وزارة المالية لتحسين العجز المالي الحكومي وذلك باللجوء الى التمويل من الداخل الذي يعتبر من المصادر المهمة لمواجهة العجز، ان من بين المصادر التي تلجأ اليها وزارة المالية للاقتراض هي المؤسسات المالية الحكومية والمصارف التجارية او الاقتراض من الجمهور او اللجوء الى البنك المركزي كملجأ اخير للإقراض بعد نفاذ المصادر المتاحة لديها (HarryD.,1971,520). ان اقتراض وزارة المالية من البنك المركزي لمواجهة العجز المالي الحكومي هذا الاقتراض يأخذ شكل سلف مباشرة الى الخزينة او قيام وزارة المالية ببيع الاوراق المالية الحكومية كالسندات الى البنك المركزي فتدخل هذه الاوراق الى موجودات البنك لصالح خزينة وزارة المالية. ومن الحالتين السابقتين يقوم البنك المركزي بإصدار كمية من النقود لصالح الخزينة، وهذا الاصدار يتيح للخزينة التخفيف من العجز المالي الحكومي.

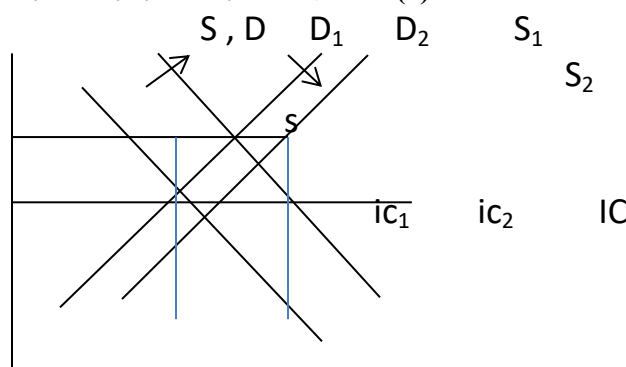
3- ترتبط عملية الإصدار النقدي في العراق بطبيعة العلاقة بين البنك المركزي والمصارف التجارية، إذ يقوم البنك المركزي بتغطية احتياجات المصارف التجارية من النقود القانونية إذا ما كانت هناك حاجة تفوق قدرة البنوك التجارية على تمويل عملياتها (قناوي، 2005، 68). والبنك المركزي ملتزم بتمويل المصارف التجارية وذلك من خلال إعادة خصم بعض اصولها السائلة أو بيع العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، فالمجتمع العراقي يصنف ضمن البلدان النامية التي تعتمد في تعاملاتها اليومية على النقود السائلة والسبب في ذلك هو تخلف المؤسسات المالية مما ادى الى انخفاض التعامل بنقود الودائع او النقود الكتابية (الشيكات او الصكوك) ساعد ذلك كثيرا في تسرب نسبة كبيرة من القروض التي تقدمها المصارف التجارية الى عملائها فأصبحت المصارف التجارية تعاني من نقص في احتياطياتها النقدية. (الشاذلي، 2018، 18)

رابعا، علاقة اصدار العملة بالمتغيرات النقدية في العراق: تعد السياسة النقدية في العراق من السياسات الاساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فأهداف السياسة النقدية في العراق عديدة منها استقرار المستوى العالم للأسعار ومعالجة التضخم، واستقرار معدلات الفائدة واستقرار سعر الصرف.... الخ. وفي ما يأتي سيتم مناقشة اثر اصدار العملة على بعض المتغيرات النقدية.

1- تغير اصدار العملة وعرض النقود: لقد شهد اصدار العملة وبالتالي عرض النقود تطورا كبيرا نتيجة لما قامت به السلطة من اصلاحات نقدية واقتصادية، مما لا شك فيه ان العلاقة بين اصدار العملة وعرض النقود هي علاقة مباشرة اي ان الزيادة في اصدار العملة تؤدي الى زيادة في عرض النقود، ويحدث العكس في حالة انخفاض او تقليص اصدار العملة يؤدي الى انخفاض عرض النقود لكن في بعض الاحيان لا يؤدي اصدار العملة الى الزيادة في عرض النقود والسبب في ذلك يعود الى وجود بعض المتغيرات الاخرى التي تحول دون زيادة المعروض النقدي، ومن تلك المتغيرات زيادة

الطلب على النقد لغرض الاحتياط والمضاربة وايضا الاكتناز من قبل الوحدات الاقتصادية والبنك المركزي^(*)، وايضا زيادة نسبة التسرب النقدي. فضلا عن وسائل الدفع والسحب غير النقدي (بطاقات الدفع الالكترونية)، وعدم استقرار الوضع الامني والسياسي والاقتصادي، كل ذلك يؤدي الى عدم الزيادة في المعروض النقدي عند زيادة اصدار العملة والشكل (1) يوضح العلاقة بين اصدار العملة وعرض النقود.

الشكل (1) العلاقة بين اصدار العملة وعرض النقود



Source: Palley, ThomasI, "Horizontalists, Verticalists, and: The Theory of endogenous money reassessed", IMF, Working Paper, Jun, 2013, p.9 .

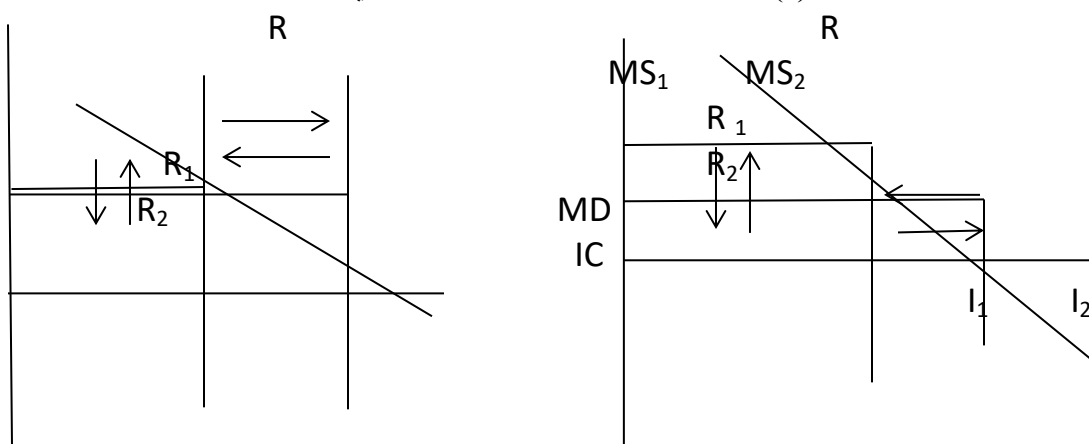
حيث ان: IC: الاصدار العملة، D: الطلب على النقود، S: عرض النقود. نلاحظ من الشكل (3) ان الزيادة في الاصدار النقدي قد ادى الى انتقال (ic_1) الى (ic_2) وبالتالي سوف ينتقل منحنى (s_1) الى (s_2) مشيراً الى زيادة عرض النقد، ولكن اذا زادت بعض المتغيرات الاخرى آنفة الذكر ولنفرض زيادة الطلب على النقود فإن ذلك سوف يؤدي الى انتقال منحنى الطلب (D_1) الى (D_2) فان ذلك سيؤدي الى بقاء مستوى عرض النقود على ما هو عليه دون تغير رغم زيادة الاصدار النقدي.

2- تغير اصدار العملة و المستوى العام للأسعار: ان العلاقة بين الاصدار النقدي والتضخم هي علاقة متجذرة في الاقتصاد العراقي وذلك لان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد في ايراده على ما يصدره من النفط الخام التي تتميز بعدم الثبات لارتباطها المباشر بأسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ، مما جعلها عرضة للتقلبات الحادة التي اثرت بشكل مباشر في الانفاق الحكومي الذي يتميز هو الآخر بالحجم الكبير لضخامة القطاع العام والعاملين فيه وانخفاض انتاجهم مما كان سببا رئيسيا للتضخم (صالح، 2011، 2) ارتبط التضخم بالإصدار النقدي عن طريق عرض النقود فان زيادة المعروض النقدي عن طريق الزيادة في الاصدار النقدي يؤدي الى انخفاض قيمة النقود وارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعراق يعاني من التضخم منذ بداية السبعينيات بعد تأميم النفط من شركات الاحتكار التي كانت مسيطرة عليه واستمر التضخم ملازما للاقتصاد العراقي رغم انخفاضه في

بعض السنين الى يومنا هذا، ان الاستمرار في اصدار العملة من الاسباب المهمة في الزيادة التي تحصل في المستوى العام للأسعار (داود، 2010، 161).

3- تغير اصدار العملة و سعر الفائدة: تستخدم السلطة النقدية في العراق مجموعة من الادوات للتأثير بسعر الفائدة ومن بين تلك الادوات اصدار العملة، ومن الطبيعي ان العلاقة بين اصدار العملة وسعر الفائدة هي علاقة مباشرة من خلال عرض النقود، فإذا ارادة السلطة النقدية ان تؤثر بسعر الفائدة من خلال اداة الاصدار النقدي فان الزيادة في اصدار العملة يؤدي الى ارتفاع كمية النقود المعروضة فإذا ارتفع مقدار عرض النقود لدى الوحدات الاقتصادية فان حجم الائتمان لدى المصارف يرتفع مما يؤدي الى قيام المصارف الى تخفيض الفائدة على الودائع وبالتالي فان ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة بحكم العلاقة العكسية بين كمية النقود وسعر الفائدة، والشكل (2) يوضح هذه العلاقة.

الشكل (2) العلاقة العكسية المباشرة بين الاصدار النقدي وسعر الفائدة

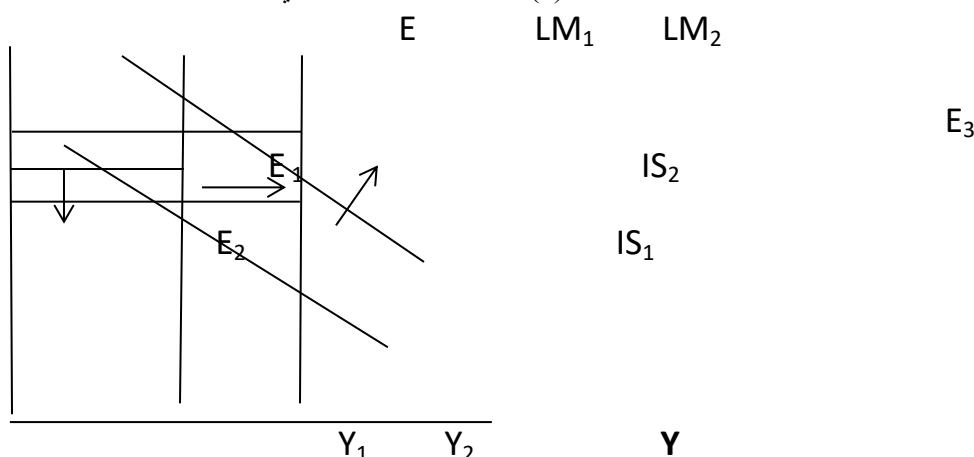


المصدر: بول ايه سامويلسون، ويليام دي نور دهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، 2006، ص 576

الشكل (2) يوضح العلاقة العكسية بين الاصدار النقدي IC وسعر الفائدة R فعند قيام السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي من خلال الاصدار الجديد فان منحني (MS_1) ينتقل الى (MS_2) وهذه الزيادة تؤدي الى انخفاض في اسعار الفائدة وبالتالي سوف يزداد كل من الاستثمار والناتج والدخل (سامويلسون، نوردهاوس، 2006، 518) وبعبارة اخرى اذا قام البنك المركزي بزيادة اصدار النقود من اجل تحفيز النشاط الاقتصادي فإنه يقوم بزيادة المعروض النقدي وهذه الزيادة سوف تؤدي الى زيادة الاساس النقدي وبالتالي الاحتياطي النقدي لدى المصارف وكذلك لدى الافراد مما يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة من قبل المصارف وانخفاض سعر الفائدة هذا سيؤدي الى تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الناتج وبالتالي زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الاستثمار.

4- تغير اصدار العملة و سعر الصرف: واجهت السلطة النقدية تحديات عديدة وكبيرة بعد عام 2003 نتيجة التغيرات التي حصلت في البيئة السياسية والاقتصادية، الأمر الذي دفعها الى التأكيد على هدف تنسيق العلاقة بين اصدار العملة والاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي (ميرز، 2013، 15)، فقد ركزت السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة وبشكل كبير على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، وذلك راجع الى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية والاعتماد على نافذة بيع العملة الاجنبية لإشباع حاجة السوق من العملات الاجنبية، وتمويل الاستيرادات، وهذا ما ولد ضغوط كبيرة وخرج على السلطة النقدية بسبب طبيعة الإيرادات النفطية (التي تعد مصدر العملات الاجنبية) التي تكون عرضة لتقلبات السوق، اضافة الى تنامي الانفاق العام الذي يعكس زيادة في الاصدار النقدي الناتج عن زيادة الإيرادات النفطية من النقد الاجنبي (داغر، 2014، 35)، فالإصدار النقدي من الممكن ان يكون اداة فاعلة في التغيرات التي تطرأ على اسعار صرف العملة كباقي المتغيرات النقدية، والسلطة النقدية تلجأ في بعض الاحيان الى استخدام الاصدار النقدي لتحكم بمستويات اسعار الصرف اذا تطلب ذلك تحسين مستوى النشاط الاقتصادي. ومن خلال نموذج (Hacks-Hansen) (C.Paul, 2000, 68) وباستخدام منحنيات (LM, IS) يمكن توضيح اثر الاصدار النقدي على سعر صرف العملة الاجنبية، فإذا ارادت السلطة النقدية ان تحسن من مستوى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة عرض النقود عن طريق الاصدار الجديد فإن ذلك يؤدي الى انتقال منحنى (LM₁) الى (LM₂) كما في الشكل (7) في هذه الحالة سوف ينخفض سعر الصرف من (E₁) الى (E₂)، وبالتالي سوف تصبح اسعار السلع والخدمات ارخص نسبياً، مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي سوف يزداد الطلب الكلي ومن ثم تزداد الصادرات حيث ان منحنى (IS₁) سوف ينتقل الى (IS₂) وبالتالي سوف يزداد الناتج (Y) كما في الشكل (3)

الشكل (3) العلاقة بين الاصدار النقدي وسعر الصرف



Source:- Paul Krugman, Maurice Obstfeld, International Economics, Theory and Policy 8th Edition, Pearson Addison Wesley, USA, 2008, p.442.

حيث أن: LM القطاع النقدي، IS القطاع الحقيقي، E سعر الصرف. من الشكل (3) نجد أن الزيادة الدائمة في المعروض النقدي عن طريق الاصدار الجديد تؤدي الى انتقال منحني (LM_1) الى (LM_2) وعلى اثر انخفاض سعر الفائدة فان سعر الصرف سوف ينخفض من (E_1) الى (E_2) بحكم العلاقة الطردية بين سعر الفائدة وسعر الصرف (عبدالعظيم، 2000، 122). لكن عندما تقوم السلطة النقدية بالمحافظة على قيمة العملة من الانهيار او الانخفاض فإنها تعمل على تثبيت سعر الصرف وهذا يشير الى ان التغيرات في اصدار العملة لا تؤثر على سعر الصرف وذلك لقيام السلطة النقدية على ابقاء سعر صرف ثابت.

المبحث الثاني / اصدار العملة في العراق وانعكاسه على الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2021-2004

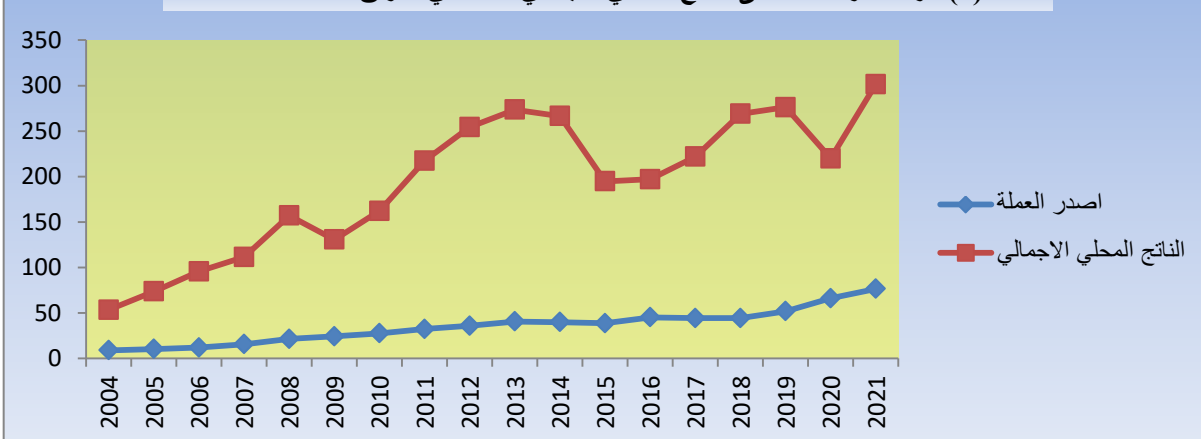
ارتبط اصدار العملة بالناتج المحلي الاجمالي بالعراق بعلاقة تبادلية التأثير لذلك يعتبر اصدار العملة نتاج العمليات الاقتصادية التي يبينها الناتج المحلي الاجمالي، بعبارة اخرى ان التغيرات في اصدار العملة هي نتاج النشاط الاقتصادي في العراق من انتاج وتجارة وصناعة. حيث نلاحظ عند زيادة في مقدار الاصدار النقدي فان معظمه ينعكس على الزيادة في مقدار الناتج المحلي الاجمالي فكليهما يتأثر بتغيرات الاخر، فالناتج المحلي الاجمالي يمثل مؤشرا حقيقيا للنشاط الاقتصادي الذي يقوم به المجتمع خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة (الوادي، 2009، 38)، والاصدار النقدي هو القيمة النقدية للناتج المحلي الاجمالي خلال نفس المدة، وبالمقابل فان هناك مجموعة اخرى من المتغيرات لها تأثير مباشر وغير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي يمكن للسلطة النقدية ان تستخدمها للتأثير بمستويات الناتج المحلي الاجمالي، و النمو الاقتصادي يعتبر من المؤشرات التي يحددها الناتج المحلي الاجمالي فالزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي (ابريهي، 2017، 8) ومن الملاحظ ارتفاع مقدار الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على ما يصدره من نفط وهو يعتبر المورد الوحيد الذي يعتمد عليها العراق في وارداته وبسبب ارتباط هذا المورد بالمتغيرات الخارجية فان ذلك انعكس بصورة مباشرة على الانفاق الحكومي (بريحي، 2011، 32). ولبيان اثر اصدار العملة على الناتج المحلي الاجمالي سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول (1) الذي يوثق تلك العلاقة خلال مدة الدراسة.

الجدول (1) اتجاهات التغيرات اصدار العملة و GDP بالأسعار الجارية في العراق 2004-2021

السنة	الاصدار النقدي (ترليون دينار)	نسبة نمو الاصدار النقدي %	عرض النقود m1 (ترليون دينار)	نسبة نمو M1 %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	معدل النمو الاقتصادي %	نسبة اصدار العملة % GDP/
2004	8.9	-	10.1	-	53.3	-	16.7
2005	10.3	13.6	11.4	12.9	73.6	27.6	13.9
2006	11.9	13.5	15.5	36.0	95.6	23.1	12.5
2007	15.6	23.8	21.7	40.0	111.5	14.2	14.9
2008	21.3	26.8	28.2	30.0	157.1	29.1	13.6
2009	24.2	11.9	37.3	32.3	130.7	-20.2	18.6
2010	27.5	12	51.7	38.7	162.1	19.4	17.0
2011	32.2	14.6	62.5	20.9	217.4	25.5	14.8
2012	35.8	11.9	63.7	2.0	254.3	14.6	14.1
2013	40.6	13.5	73.8	15.9	273.6	7.1	14.9
2014	39.9	-1.8	72.7	-1.5	266.4	-2.8	15.0
2015	38.6	-3.3	65.4	-10.1	194.7	-36.9	19.9
2016	45.2	14.6	70.7	7.5	197.0	1.2	23.0
2017	44.3	-2.0	76.8	8.1	221.7	11.2	20.0
2018	44.2	-0.2	77.9	1.5	269.0	17.6	16.5
2019	51.8	14.6	86.8	11.5	276.2	2.7	18.8
2020	66.1	21.6	103.4	19.2	219.8	-25.7	30.0
2021	76.5	13.6	122.6	18.6	301.5	27.1	25.4

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث/ البنك الدولي، الموقع الاحصائي/ صندوق النقد الدولي.

الشكل (4) اثر اصدار العملة على الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق للمدة 2004-2021



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (1)

من معطيات الجدول (1) والشكل (4) نلاحظ العلاقة الطردية بين الاصدار النقدي والناتج المحلي الاجمالي حيث ان الارتفاع في مقدار الاصدار النقدي خلال مدة الدراسة يقابله ايضا ارتفاع في مقدار الناتج المحلي الاجمالي، ففي المدة الممتدة من عام 2004 الى عام 2008 ارتفع مقدار الاصدار النقدي من 8.9 ترليون ديناراً في عام 2004 الى 21.3 ترليون ديناراً عام 2008 والذي ساهم في

ارتفاع مقدار الناتج المحلي الاجمالي من 53.3 ترليون ديناراً عام 2004 الى 157.1 ترليون ديناراً عام 2008 وبنسبة اهمية اصدار العملة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت 13.6 % مما ادى الى زيادة النمو الاقتصادي في عام 2008 فقد بلغ 29.1% وهي اعلى نسبة نمو موجبة خلال مدة الدراسة، والسبب يعود في ذلك الى زيادة في صادرات النفط بعد عام 2003 وايضا شهدت اسعار النفط ارتفاعا مما ادى الى ارتفاع الايرادات النفطية وبالتالي ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي (البنك المركزي العراقي، 2008، 18)، لكن في عام 2009 شهد انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 130.7 ترليون ديناراً وبمعدل نمو سالب بلغ (20.2-%) عن الاعوام السابقة وذلك لما شهدته اسعار النفط انخفاضاً، والاثار السلبية للالزمة المالية العالمية وانخفاض في الصادرات النفطية، وفي المدة من عام 2010 الى عام 2013 سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً لكن بمعدلات نمو متذبذبة 19.4%، 25.5%، 14.6%، 7.1% على التوالي، وعلى الرغم من انها موجبة نجد ان سبب التذبذب يعود الى تذبذب صادرات النفط من جهة وتذبذب اسعار النفط من جهة اخرى، اما في عامي 2014 و2015 فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من 266.4 ترليون ديناراً الى 194.7 ترليون ديناراً في عام 2015 وبمعدلات نمو سالبة تراوحت بين (2.8- % في عام 2014 و (36.9-%) في عام 2015 ويعود هذا التقلب في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نتيجة التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فضلاً عن ما تعرضت له بعض القطاعات الاقتصادية وبخاصة الزراعة والصناعة بعد احتلال داعش لمناطق واسعة في العراق والدمار الذي لحق بهذه القطاعات، وكذلك سيطرته على ابار نفطية متعددة وكان ابرزها ابار نفط عكاو وباي حسن وغيرها (البنك المركزي العراقي، 2015، 25)، اما المدة الممتدة من عام 2016 حتى عام 2019 فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 197.0 ترليون ديناراً عام 2016، وبلغ 221.7 ترليون ديناراً عام 2017، وبلغ 269.0 ترليون ديناراً عام 2018، وبلغ 276.2 ترليون ديناراً عام 2019، ورغم الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد النمو الاقتصادي تذبذباً موجب فقد بلغ النمو في هذه المدة 1.2%، 11.2%، 17.6%، 2.7% على التوالي وذلك بسبب التذبذبات بأسعار النفط ذلك لان اقتصاد العراق يعتمد وبشكل اساسي في وارداته على العائدات النفطية، اما عام 2020 فقد شهد انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي بمعدل سالب فقد بلغ (25.7-%) وبنسبة اهمية اصدار العملة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ 30.0 %، ويعود السبب في ذلك تأثير اقتصاد العراق بانتشار جائحة كورونا والركود الذي مر به الاقتصاد العالمي مما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي في العراق، اما العام 2021 فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 301.5 ترليون ديناراً وهو اعلى مقدار وصل اليه خلال مدة الدراسة وبالمقابل ارتفع مقدار الاصدار النقدي فقد بلغ 76.5 ترليون ديناراً وهو ايضا اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة، وقد لوحظ وبشكل ملموس ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي فقد بلغ 27.1%، وبنسبة اهمية بلغت 25.4% نتيجة لتحسن وضع الناتج المحلي الاجمالي الذي نتج عن تحسن الاوضاع الصحية والاجتماعية بعد السيطرة على انتشار جائحة كورونا وتحسن الوضع الاقتصادي للبلد ومعاودة

النشاط الاقتصادي وارتفاع ملحوظ في الصادرات النفطية مما أدى إلى ارتفاع في مقدار إصدار العملة وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي (أبريحي، 2012، 3).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: في ضوء فرضية البحث التي تنص على أن الزيادة في إصدار العملة من قبل البنك المركزي العراقي يؤدي إلى رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال التحليل المالي لهذه العلاقة وأهميتها في النشاط الاقتصادي، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات:

1- ارتفاع الأهمية النسبية للإصدار العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بنسبة تغير متذبذبة، وهو ما يعني تحقق فرضية الدراسة.

2- العراق يعتمد وبشكل رئيسي وكبير في إصدار العملة على ما يحصل عليه من واردات العملة الأجنبية من تصدير النفط، لذلك فإن الإصدار النقدي يعتبر من الأدوات المهمة التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير بمستوى النشاط الاقتصادي، لذلك وبعد عام 2003 حرصت السلطة النقدية على سن التشريعات والقوانين للحيلولة دون الإفراط في إصدار العملة لتفادي الوقوع بمصيدة التضخم وانخفاض في قيمة عملته.

3- إصدار العملة من الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية لزيادة الطلب الكلي فإذا تم توجيه الإصدار النقدي لزيادة الطلب الكلي فإن ذلك يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

4- بسبب ريعية الاقتصاد العراقي فإن العائدات التي يحصل عليها من تصدير النفط من النقد الأجنبي ومن أجل سد الانفاق الحكومي فإن جزءاً كبيراً من تلك العائدات تحول إلى عملة محلية من قبل البنك المركزي.

5- انعكاس التغيرات في الإيرادات النفطية (في حالات الارتفاع والانخفاض) على إصدار العملة وبالتالي على الانفاق الحكومي مما يؤثر في الطلب الكلي وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي.

6- يرتبط إصدار العملة بالناتج المحلي الإجمالي بعلاقة تبادلية التأثير فكلما يؤثر بالآخر فارتفاع أو انخفاض إصدار العملة يؤثر بالناتج المحلي الإجمالي من خلال الطلب الكلي وبالعكس ارتفاع أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بإصدار العملة.

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات السابقة فإن الباحثين يوصون:

1- نقترح على البنك المركزي أن يجعل من الإصدار النقدي أداة لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال دعم مشاريع القطاع الخاص الذي يساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل وإيضاً يساهم في امتصاص البطالة وزيادة الطلب الكلي، مما يحسن من مستوى النشاط الاقتصادي.

2- نقترح على السلطة النقدية أن تجعل من الإصدار النقدي مساهماً أساسياً في رفع حجم السيولة لدى المصارف من أجل توجيه هذه السيولة لزيادة حجم الأتمان المقدم إلى المشاريع الإنتاجية في خطوة منه لدعم الاستثمار من أجل زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي وزيادة قدرة هذه المشاريع على منافسة السلع الأجنبية مما يؤدي إلى تقليل الآثار السلبية للإصدار النقدي على الاقتصاد.

3- يتيح الاصدار النقدي للسلطة النقدية السيطرة بإحكام على مستوى الاقتصاد الكلي فهو يؤثر ويتأثر بجميع المتغيرات الاقتصادية فهو يعتبر ارض المتغيرات تكلفة واسرعها تأثيرا بالاقتصاد، لكن استخدامه بشكل مفرط ودون محدد قانوني وتشريعي فانه يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد.

المصادر: References

الكتب العربية والمترجمة.

- (1) ابراهيمي، احمد علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
- (2) احمد الشاذلي، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 15، 2018، ص 18.
- (3) بول ايا سامويلسون، ويليام دي نوردهاوس، علم الاقتصاد، لبنان، ترجمة: هشام عبد الله، الطبعة 2، ناشرون، 2006.
- (4) حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- (5) حمدي عبدالعظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978، ص 30-32.
- (6) سعيد عبود السامرائي، النظام المصرفي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، 1983.
- (7) عزت قناوي، اساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2005.
- (8) فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية، التنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد الجامعة، العدد 27، ايلول، 2011.
- (9) فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق، الطبعة 1، بغداد، 2010.
- (10) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الموصل، 1990.
- (11) محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق: من التبعية الى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، مجلد 21، 2014.
- (12) محمود حسن الوادي واحمد العساف، الاقتصاد الكل، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2005.
- (13) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011.
- (14) مظهر محمد صالح، اعادة هيكلة العملة العراقية، مشروع حذف الالفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، بحث منشور، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
- (15) ميرزا علي، مزاد العملة الاجنبية والاحتياطات الدولية واستقلالية البنك المركزي العراقي، مقال منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقي، www.Iraq2013.Economists.Net.work.com.

16) ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان الاردن، 2009.

17) انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 50.

18) الهام، ايت بن اعمر، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العمومية، الجزائر، جامعة الجزائر، المجلد 10 (العدد 1)، 2021، ص 283-296.

التقارير الاقتصادية.

17) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2008.

18) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2015.

الكتب الاجنبية. References

19)C. Paul Hallwood, Ronald Mac Donald, International Money and Finance, 3rd Edition U K, Blackwell publishers Ltd, Oxford,2000

20)Jacek Cukrowski , Financing Budget Deficit by Central Bank Seigniorage in Selected Transitional Economies: A Comparative Study, Center for Social and Economic Research, Warsaw, 2001.

21)Harry D. Hutchinson, Money, Banking and The United states Economy, 2nd Edition, USA, Meredith Corporation, 1971.

22)R. Glenn Hubbard & Anthony Patrick O briem, Money Banking and The Financial System, 1st ed., pearson education, publishing as prentice Hall, Inc., U.S.A, 2012, P4.